شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

مبادرتنا في طهران .. حلاوة في "جدر مزروف" !

إذا صح ما أعلنه مساعدون ومستشارون لرئيس الوزراء بان الأخير حمل الى قمة عدم الانحياز المنعقدة في طهران مشروعاً لحل للأزمة السورية، فانه سيكون جهداً ضائعاً لا قيمة له ولا مردود منه إن لسوريا أو للعراق، بالرغم من وصف بعض هؤلاء المساعدين والمستشارين المشروع بانه "متميز".

بصرف النظر عن تفاصيل المشروع فان أي مبادرة لحل أزمة ما بين طرفين أو أكثر من شروط نجاحها أن تكون مقبولة من أطراف الأزمة، وان يكون المبادر مقبولاً من هذه الأطراف كلها. ولكي يكون كذلك يتعيّن أن يكون على مسافة واحدة من الجميع، وهو الأمر غير الحاصل في الموقف العراقي الرسمي من الأزمة السورية، فحكومتنا اتخذت على نحو مفاجئ وغير متوقع موقفاً منحازاً الى جانب النظام السوري ضد الانتفاضة الشعبية التي قبيل أشهر قليلة من اندلاعها كانت الحكومة قد اتهمت صراحة النظام السوري – عن حق بالطبع - بالمسؤولية المباشرة عن مقتل وإصابة عشرات الآلاف من العراقيين بإيوائه الإرهابيين من تنظيم القاعدة وفلول النظام السابق وتقديم الدعم اللوجستي لهم، بل ان الحكومة هددت علناً بشكاية نظام بشار الأسد الى مجلس الأمن الدولي.

بالتأكيد ان المعارضة السورية الداخلية والخارجية لن تقبل بمبادرة حكومتنا مهما كانت "متميزة" لأنها ستنظر اليها بوصفها "غير نزيهة"، قادمة من طرف غير محايد، وبهذا يكون جهد حكومتنا وكأنه لم يكن.

أكثر من هذا ان "المبادرة" نفسها تتمحور على فكرة إبقاء بشار الأسد وجزءا كبيراً من نظامه في الحكومة الانتقالية المقترحة، وهذا مشروع لن تقبل به المعارضة لان الأحداث قد تجاوزته بعدما تدفقت أنهار كبيرة بالدم السوري في كل مدن البلاد وقراها. مشروع حكومتنا يشبه المشاريع التي قدّمت قبل ٢٠٠٣ الى المعارضة العراقية ورفضتها هذه مستندة الى حقيقة ان صدام قد أغلق بنفسه طرق التراجع بارتكابه الجرائم التي لا تقلّ عنها بشاعة جرائم بشار الأسد المتواصلة الآن.

ومعلوم ان من يتقدّم عادة بمبادرات لحل مشاكل الآخرين لابدّ أن يكون مقنعاً لهم بقدرته على حل المشاكل، ولكي يحصل مثل هذا الإقناع يتعيّن أن يكون بلا مشاكل. وحكومتنا لديها من المشاكل في الداخل ومع الخارج ما يكفي للإثقال على عشرين بلداً مجتمعين.

مبادرة الحكومة تقترح مثلاً "دعوة مختلف الأطراف المؤثرة في سوريا من أجل قبول مشروع تشكيل مفوضية مستقلة للانتخابات، وإجراء انتخابات تحت إشراف دولي وعربي". لتعمل حكومتنا أولاً على ضمان تشكيل مفوضية مستقلة للانتخابات في بغداد لكي تقترح مثيلاً لها في دمشق. وتقترح المبادرة أيضاً "اعتماد المواطنة أساساً لتشكيل الحكومة الانتقالية في سوريا". هل كانت حكومتانا المؤقتة والانتقالية، وحكومتانا الدائمتان السابقة والحالية اللتان يترأسهما السيد نوري المالكي بهذه المواصفات؟ لنفعلها لدينا أولاً قبل أن نقترحها للآخرين.

كان يمكن لمبادرة منا أن تكون بناءة لو اتخذت حكومتنا موقفاً محايداً في الأقل من الأحداث السورية ولو تقدّمت بمبادرتها قبل سنة من الآن.

يا حكومة ويا جماعة الحكومة.. الحلاوة ما تصير في جدر مزروف، كما يقول مثلنا الشعبي. وإذا كان لديكم فائض من الوقت كرّسوا فيه الجهد لحل مشاكلنا التي لا عدّ ولا حصر لها.

٣٠ ألف موظف في الدولة بشهادات مزورة

النزاهة: ٢٠٠٠ مسؤول زوروا شهاداتهم بينهم وزراء ووكلاؤهم وبرلمانيون ومدراء عامون

□ بغداد/محمد صباح

كشفت لجنة النزاهة البرلمانية عن وجود اكثر من ٣٠ الف شهادة دراسية مزورة في جميع مؤسسات الدولة العراقية، مبينة ان هناك اكثر من ٢٠٠٠ مسؤول عراقي كبير ممن هم بدرجة نائب في البرلمان او من هم وكلاء وزراء اومدراء عامون او اعضاء لمجالس المحافظات زوروا شهاداتهم وهم الان يتمتعون بمناصبهم الحالية، مضيفة ان هناك اكثر من ٨٠٠ امرأة زورن شهاداتهن الدراسية.

ولفتت اللجنة الى ان"انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٠٩ شهدت تزوير٣٥٧ شهادة دراسية، حصل بعض أصحابها على مقاعد في مجلس المحافظة في حين ان هناك ١٠٧ اشخاص رشحوا انفسهم في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٠ وثبت الان انهم زوروا شهاداتهم الدراسية".

وفي حديث مع"المدى" اكد عضو لجنة النزاهة البرلمانية جعفر الموسوي "ان النزاهة سجلت جميع حالات تزوير الشهادات الدراسية في الدولة العراقية"، مبينا "ان هذه الملفات تمت احالتها الى هيئة النزاهة التي بدورها ستحيلها الى القضاء". وتابع "ان القضاء العراقي سيحقق في صحة هذه الادعاءات من عدمها وسيقوم باتخاذ الاجراءات القانونية بحق كل من زور شهادته او استعمل شهادة مزورة" موضحا "ان عدد الشهادات المزورة وصلت الى اكثر من ١٥ الف شهادة دراسية في جميع دوائر الدولة ومؤسساتها".

وكشف الموسوي "ان من بين هذا الكم الكبير من الشهادات المزورة هناك ٨٠٠ امرأة موظفة في مختلف مؤسسات الدولة مؤشر عليهن حالات تزوير لشهاداتهن"، كاشفا "ان العفو العام اصبح ضرورة ملحة لان البلاد غير مستقرة سياسيا وامنيا، وبالتالي فإن جرائم كهذه يمكن حدوثها".

واشار الى ان "لجنة النزاهة تريد من العفو العام ان يكون محدداً بمجموعة الجرائم المعينة ويستثني جرائم الارهاب والدم العراقي ولايشمل الفساد المالي والاداري وكذلك لا يشمل مزوري شهادات الاعدادية فما فوق، اضافة الى ما يتعلق بالمناصب من معاون مدير عام فما فوق فهو غير مشمول بالعفو الذي يتوقع صدوره قريباً".

يذكر ان مشروع قانون العفو العام يواجه جدلاً بسبب رفض بعض الاوساط السياسية العفو عن مستعملي الوثائق والشهادات الدراسية المزورة، فيما تدفع اطراف سياسية اخرى باتجاه العفو الجزئي او الكلي عن المزورين لاعتبارات اجتماعية.

وزاد الموسوي "ان ملف مزوري الشهادات شمل اعضاء في مجالس بعض محافظات ومحافظين ووزراء وبرلمانيين، وبالتالي فان أصحاب هذه المناصب لن يشملوا بقانون العفو العام" . وانتشرت ظاهرة تزوير الشهادات الدراسية والوثائق الرسمية بشكل واسع في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بعضها كان بدافع التعيين في دوائر الدولة والبعض الآخر كان بهدف الحصول على مناصب مهمة، خصوصاً من قبل الذين عادوا إلى البلاد بعد ذلك التاريخ، حيث تبين أنهم يحملون معهم شهادات مزورة أتوا بها من الخارج أو قاموا بتزويرها في الداخل، وفي حين تم الكشف عن قسم من تلك الشهادات فإن شهادات أخرى لم يكشف عنها". ومن جانبه، اكد النائب عن القائمة العراقية خالد العلواني "ان لجنة النزاهة اكدت لهيئة رئاسة البرلمان واللجنة القانونية عدم شمول مزوري الشهادات الدراسية والفساد المالي والاداري بقانون العفو العام الذي سيشرع قريبا داخل مجلس النواب". وذكر العلواني لـ"المدى" ان العدد الحقيقي للوثائق المزورة هو اكثر من ٣٠ الف وثيقة واكثر من ٢٠٠٠ مسؤول في الدولة العراقية بضمنهم نواب ووزراء ووكلاء وزراء ومدراء عامون واعضاء مجالس محافظات". واضاف "اننا لا نستطيع الاعلان عن هذه الاسماء للرأي العام خشية من استخدام نفوذ هؤلاء المزورين السياسي للضغط على القضاء بغية عدم محاسبتهم"، لافتا الى "ان القضاء العراقي نزيه وسيقوم بمحاسبة كل المدانين بهذه القضية وتطبيق الاجراءات القانونية بحقهم مهما كانت انتماءاتهم وتوجهاتهم".

جعفر الموسوي

خالد العلواني

وتابع العلواني وهو مقرر لجنة النزاهة البرلمانية "ان لجنتنا قدمت مقترح قانون يقضي بأن لايشمل العفو العام مزوري شهادات الاعدادية فما فوق وكذلك الدرجات الخاصة واعضاء مجالس المحافظات والمحافظين والوزراء والنواب".

واشار الى ان "الترشيح لانتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠٠٩ كشف عن ٣٥٧ وثيقة مزورة لمرشحين خاضوا الانتخابات وبعضهم حصل على مقاعد، اما مجلس النواب فيوجد اكثر من ١٠٧ مرشحين في عام ٢٠١٠ ممن زوروا شهاداتهم للدخول في الانتخابات ولا يمكن لنا حاليا الاعلان عن اسمائهم وكذلك تحديد من حصل منهم على مقعد برلماني".

وبين "ان المفوضية العليا للانتخابات هي من ارسلت هذه الاسماء والوثائق الى لجنة النزاهة البرلمانية من اجل التدقيق فيها"، لافتا الى "ان المفوضية ارسلت شهادات هؤلاء المزورين الى وزارة التعليم العالي للتدقيق وبعد الانتهاء من الانتخابات وجدت الوزارة هذا الكم الهائل من المزورين وارسلتها الى المفوضية مرة اخرى".

وحول ما اشيع من ان عدد الوزراء المزورين لشهاداتهم وصل الى ٧ وزراء، اجاب العلواني "ان هذا مجرد كلام واتحفظ على ذلك وعلى مجلس الوزراء التدقيق في هذا الموضوع وارسال شهاداتهم الى وزارة التعليم العالي من اجل التدقيق في صحة ذلك".

انتقد الجهات الأمنية التي لم توقف عمليات الاغتيال

ممثل المرجعية: هيبة الدولة مفقودة

□ كربلاء /أمجد علي

انتقد ممثل المرجعية الدينية في كربلاء السيد احمد الصافي بشدة عودة عمليات الاغتيال التي عادت إلى الشوارع كما انتقد الأجهزة الأمنية كونها تكتفي بالشجب وواجبها وضع الحلول، قائلاً "ان هيبة الدولة أصبحت مفقودة لأنها لا تطبق القوانين التي تصدر من السلطة التشريعية" داعيا إلى "عدم شمول قانون العفو من قام بقتل العراقيين ونفذ أجندات خارجية".

وقال الصافي في خطبة الجمعة في الصحن الحسيني "عادت عمليات الاغتيالات بشدة في الآونة الأخيرة وكثرت وهي تنفذ بطريقة الغدر والغيلة وتستهدف عناصر محددة" وأضاف ان "الاغتيالات تكشف عن حالة من التنظيم المطمئن لمنفذيها لأنه لا يخشى ولا يخاف" وأشار "الاغتيالات كثيرة والإعلام لم يكن منصفا في تغطيته بشكل كامل" وانتقد الصافي الأجهزة الأمنية كونها "تكتفي بالشجب والاستنكار وهذا ليس من شانها بل ان مسؤوليتها التشخيص والمعاجلة والقضاء على هذه الظاهرة".

وقال الصافي "لا هيبة للدولة لأنها لا تطبق القوانين التي تشرع من قبل السلطة التشريعية" وأضاف "هيبة الدولة في تطبيق القوانين والمواطن على تماس مباشر مع السلطة التنفيذية لأنها على تماس مباشر أكثر من التشريعية" وأفاد "الدولة عليها تطبيق أي قانون يصدر ويكتسب الدرجة القطعية ولا عذر إذا لم يطبق" ولفت "الدولة تكون قوية في تطبيقها للقوانين وهذا سنصل إليه إذا كان أقوى رجل في الشارع هو الشرطي لأنه يمثل القانون" ونوه "ما نراه إن الهيبة مفقودة".

العراقية: قضيتا علاوي والحيدري عقدتان أضيفتا إلى الأزمة السياسية

مجلس النواب يوافق على استضافة وزير الاتصالات المستقيل

□ بغداد/ المدى برس

كشفت القائمة العراقية امس الجمعة عن موافقة رئاسة مجلس النواب على الطلب الذي تقدمت به باستضافة وزير الاتصالات "المقال" محمد علاوي في البرلمان للإطلاع على المشاكل والخروقات والتدخلات في عمل الوزارة بشكل عام، مؤكدة انها لن ترشح أي بديل عن علاوي لشغل المنصب فيما دعت النائبة بتول فاروق عن ائتلاف دولة القانون، امس الجمعة، القائمة العراقية إلى تقديم مرشح جديد إلى وزارة الاتصالات بدلاً عن الوزير المستقيل محمد علاوي.فيما وصفت القائمة العراقية حبس رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري، واستقالة وزير الاتصالات محمد علاوي أنهما "عقدتان اضيفتا" إلى الازمة السياسية التي تشهدها البلاد.

وأصدرت المحكمة الجنائية في بغداد/ الرصافة حكما بالحبس لمدة سنة مع وقف التنفيذ بحق رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واثنين من كبار الموظفين في المفوضية.

وقال النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي في تصريح لـ"المدى برس" ان "قائمته قدمت طلبا إلى رئاسة مجلس النواب لاستضافة وزير الاتصالات المقال محمد علاوي، من أجل اطلاع البرلمان على التدخلات في عمل الوزارة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، وللوقوف على التجاوزات على بعض الوزارات"، لافتا إلى ان "هذه الاستضافة ستبين للشعب مدى تقصير المالكي تجاه بعض الوزراء".

وكان وزير الاتصالات محمد توفيق علاوي، أعلن عن اقالته من منصبه بسبب التدخلات بعمل وزارته، مشيرا إلى ان "سحبه للاستقالة مشروط بإقالة مستشارة فنية في الوزارة بسبب تدخلها وتهجمها على عمل الوزارة، ولكلامها الذي يحوي على الكثير من المغالطات"، بحسب قوله.

وتابع ان "هيئة الرئاسة وافقت على طلب العراقية وستكون الاستضافة في الاسبوع المقبل، لمناقشة جميع ملفات الوزارة والتدخلات وضغوطات المالكي على الوزير نفسه"، مبينا ان "الوزير لم يستقل، بل تمت إقالته من قبل رئيس الوزراء".

وانتقدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في بيان تلقت "المدى برس" نسخة منه، "تعليق وزير الاتصالات محمد علاوي استقالته على نقل مستشار بالوزارة إلى خارجها"، مؤكدة أن "هيئة النزاهة حملت الوزير المسؤولية الجزائية في أحد العقود المبرمة مع إحدى الشركات"، مشيرة إلى أن "هذه الاستقالة لا تعني انتهاء التحقيق أو غلقه مع الوزير".

من جهته، أكد النائب عن القائمة العراقية اسماعيل غازي لـ"المدى برس" ان "وزير الاتصالات لم يقدم استقالته، بل بين تدخلات رئيس الوزراء في وزارته، الذي قام بدوره باقالة علاوي دون الاطلاع على جميع المشاكل التي قدمها الوزير، ما يشكل خرقا للدستور لان الإقالة يجب ان تكون بتصويت من مجلس النواب، لا من قبل رئيس الوزراء".

واضاف ان "العراقية تمتنع عن تقديم أي مرشح بديل عن محمد علاوي لوزارة الاتصالات، لانها مع اجراء اصلاحات حقيقية للوزارات ومؤسسات الدولة كافة".

ولفت إلى "وجود جهات سياسية نافذة "لم يسمها" تحاول تعقيد الأزمة الحالية، والقائمة العراقية بعيدة عن الشبهات في هذا الخصوص".

وكان قطاع الاتصالات في العراق تعرض إلى الانهيار في العام ٢٠٠٣، أثر قيام القوات الأميركية قبيل اجتياحها البلاد بقصف عشرات المواقع والمباني التابعة للوزارة في بغداد

محمد علاوي

وبقية المحافظات، كون منظومات الاتصالات العسكرية والأمنية كانت تعتمد في السابق على المنشآت والشبكات التابعة للوزارة، والتي قامت في السنوات السابقة بإعادة إعمار منشآتها وتطوير شبكاتها الأرضية، لكن الخدمات التي توفرها مازالت دون مستوى طموح المواطنين".

من جانب اخر، نفى ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، اقالة وزير الاتصالات، مشيرا إلى ان "الوزير محمد علاوي هو من قدم استقالته".

وقال النائب عباس البياتي لـ"المدى برس" ان "وزير الاتصالات قدم استقالته إلى رئيس الوزراء ولم يقال، كما يروج البعض"، مشيرا إلى انه "فقد صفته كوزير وبالتالي لا يمكن استضافته في مجلس النواب".

واضاف ان "هذا الأمر انتهى ولا يمكن الرجوع اليه، والوزارة يقودها بالوكالة شخص من القائمة العراقية وهو طورهان المفتي، لحين الاتفاق على وزير جديد"، معتبرا ان "طلب الاستقالة قدم لرئيس الوزراء منذ فترة طويلة، ولن يؤثر على الاصلاحات الذي تبناها التحالف الوطني".

وتابع ان "المشاكل بين ائتلاف دولة القانون والعراقية انتهت بعودة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك إلى مهامه، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي الكبير للقاء رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي مع رئيس الوزراء نوري المالكي".

وأشار إلى ان "اللقاء نتج عنه حسم لتسمية الوزراء الأمنيين، إلى جانب تشريع حزمة من القوانين المهمة وتهيئة الاجواء المناسبة لعقد الحوار الوطني في أسرع وقت ممكن".

وكشفت وزارة الاتصالات، في وقت سابق عن تقديم وزيرها محمد علاوي استقالته من منصبه، فيما ذكرت ان رئيس الحكومة نوري المالكي وافق عليها اليوم.

وعدّت لجنة الخدمات النيابية، استقالة وزير الاتصالات محمد علاوي من منصبه "رسالة احتجاج" على التدخل الحاصل في عمل وزارته، مشيرة إلى افراغ رئيس الوزراء نوري المالكي الوزارة من محتواها.

الى ذلك دعت نائبة عن ائتلاف دولة القانون، امس الجمعة، القائمة العراقية إلى تقديم مرشح جديد إلى وزارة الاتصالات بدلاً عن الوزير المستقيل محمد علاوي.

وقالت النائبة بتول فاروق إن "لجنة النزاهة والخدمات والاعمار البرلمانيتين لاحظتا وجود صفقات مشبوهة في عقود شركات الهواتف النقالة وترد الخدمات التي تقدمها تلك الشركات، والعديد من الملفات الاخرى".

وبيّنت فاروق أن "وجود تلك الملفات لا يعني بالضرورة أن الوزير المستقيل متورط بها"، عادةً استقالة الوزير بـ"الخطوة الجيدة إذا كان قد استشعر بعدم قدرته في مواصلة مهامه في الوزارة".

كتل سياسية تحذر من المحاصصة في اختيار أعضائها

لجنة الخبراء: الاثنين القادم حسم مقاعد مفوضية الانتخابات

□ متابعة /المدى

أكد الأمين العام للكتلة العراقية البيضاء جمال البطيخ ان خضوع اختيار اعضاء مفوضية الانتخابات للمحاصصة سيؤثر سلباً على عمل المفوضية مستقبلاً. فيما قالت لجنة الخبراء النيابية التي تشرف على تشكيل مفوضية جديدة للانتخابات في العراق امس الجمعة إن التصويت داخل مجلس النواب الاثنين المقبل سيحسم مسألة تحديد عدد مقاعد المفوضية التسعة أو الـ١٥ مقعداً.

ويتبنى ائتلاف دولة القانون مع بعض الأطراف السياسية الأخرى مبدأ زيادة عدد مقاعد مجلس المفوضين إلى ١٥ بحجة ضمان التمثيل الكامل للمكونات القومية والأقليات في المفوضية.

الى ذلك اكد الامين العام للكتلة العراقية البيضاء جمال البطيخ ان خضوع اختيار اعضاء مفوضية الانتخابات للمحاصصة سيؤثر سلباً على عمل المفوضية مستقبلاً.

واضاف في تصريحات صحفية " ان الحوارات بين الكتل السياسية مازالت مستمرة ، وهناك من يريد ان يكون اعضاء مفوضية الانتخابات ١٥ عضواً والبعض الآخر يريدها تسعة اعضاء ، وهذا الامر اخر اختيار اعضاء المفوضية".

وأضاف :" ان من المؤمل ان يدرج التصويت على الاعضاء خلال الايام القليلة المقبلة ، مشدداً على ضرورة ابعاد المفوضية اعضاءها عن اية توافقات سياسية".

ومنح مجلس النواب مفوضية الانتخابات الحالية فترة تمديد ثالثة لـ٣٥ يوميا بعد انتهاء فترتين للتمديد إحداهما امتدت شهرين والأخرى عشرة أيام.

وتضغط بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) على مجلس النواب والكتل السياسية من اجل الانتهاء من تشكيل مفوضية جديدة للانتخابات والتي تعطل تشكيلها لأكثر من أربعة أشهر بسبب الخلافات السياسية.

فيما قال مقرر اللجنة مؤيد طيب لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) "فوجئنا في الجلسة السابقة بعدم إدراج مسألة التصويت على تحديد عدد مقاعد المجلس في جلسة النواب وأجل الموضوع إلى جلسة الاثنين المقبل"، مبينا أن "التصويت داخل المجلس سيحسم تحديد عدد المقاعد".

وأوضح طيب وهو متحدث باسم كتلة التحالف الكردستاني أن "بعض الكتل السياسية عبرت عن مواقفها مثل القائمة العراقية والتيار الصدري وبعض الشخصيات برفضهم زيادة عدد المقاعد إلى ١٥ مقعداً".

وكانت لجنة الخبراء النيابية المكلفة بتشكيل مفوضية الانتخابات قد قررت نهاية حزيران الماضي اعتماد آلية اختيار المفوضية بمرحلتين الأولى تقليص العدد من ٦٠ إلى ٣٠ والثانية لاختبار أعضاء مجلس المفوضين.

وفُتح باب الترشيح لعضوية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الجديدة في ٢٠ تشرين الأول أكتوبر الماضي على مدى شهر كامل وتسلمت اللجنة التي شكلها مجلس النواب لاختيار المفوضية أكثر من ٧ آلاف طلب لعضوية المفوضية.

وتشكلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي يترأسها فرج الحيدري بعد انتهاء مدة عمل مفوضية الانتخابات التي أجرت انتخابات عام ٢٠٠٥.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون